السيناتور ريثا غريني: الحكومات اليمينية المتوالية ظلت تعادي حقوق المهاجرين

المغاربة في إيطاليا لا يستفيدون من الضمان الاجتماعي منذ 18 سنة

جانب من الندوة التي عقدت في مدينة بولونيا الإيطالية

بولونيا (إيطاليا) حكيمة هرميش

التأمت في بولونيا شمالي إيطاليا فعاليات جمعوية ونقابية مغربية وإيطالية ومسؤولين برلمانيين وحكوميين إضافة إلى خبير أممي في مجال الهجرة، وذلك لبحث سبل الضغط على الحكومة الإيطالية للتسريع في المصادقة على اتفاقية تتعلق بالضمان الاجتماعي وحقوق المواطنين بين البلدين.

المغرب صادق على هذه الاتفاقية قبل ثماني عشرة سنة في 29 أبريل 1998، وهي تراوح مكانها، لأن الجانب الإيطالي رفض المصادقة عليها لحد الآن.

ويعني التصديق على هذه الاتفاقية من قبل الدولة الإيطالية ضمان حقوق المتقاعدين من أبناء الجالية المغربية الراغبين في العودة إلى أرض الوطن، في ظل الأزمة الخطيرة التي تعصف بالاقتصاد الإيطالي والتي اكتوت بنارها الجالية المغربية أكثر من غيرها.

اللقاء أشرفت عليه المنظمة المغربية للتنمية والتضامن والحقوق بإيطاليا، وكذا المسؤولون الإيطاليون بجهة إميليا رومانيا. وركزت تدخلات المشاركين على دواعي عدم مصادقة الحكومات الايطالية المتوالية على الاتفاقية .

وفي هذا السياق، كشف السيناتور ريثا غريني عن الحزب الديمقراطي، أن الأسباب الحقيقية التي وقفت خلف رفض تمتيع المهاجرين المغاربة بحقوقهم ترتبط بنهج «الحكومات اليمينية المتوالية لسياسات معادية لحقوق المهاجرين»، وليس بسبب الأزمة الاقتصادية، كما تدعي الجهات الحكومية، معللة ذلك كونَ إبرام الاتفاقية كان قبيل اندلاع الأزمة بكثير، فيما أجمل رفايل فليني من جهته، وهو النائب الإقليمي لبولونيا من نفس الحزب الأسباب، في غياب ثقافة بنيوية فيما يخص الهجرة تؤسس لقوانين الاندماج وحقوق المهاجرين بإيطاليا كما هو الشأن بالنسبة لفرنسا، وبريطانيا، مضيفا «هذا يجعلني أخجل من عدد من القوانين التي تخص المهاجرين في بلدي»، داعيا في الوقت ذاته الإيطاليين لتجاوز هذه الثقافة.

وفي مداخلته أكد الخبير الأممي عبد الحميد ألجمري رئيس اللجنة الأممية الخاصة بحقوق العمال، على ضرورة خلق ميكانيزمات لتحريك المواثيق والقوانين الدولية الكفيلة بحماية حقوق المهاجرين والاستغلال المتزايد الذي يتعرض له المهاجرون، سواء شرعيين كانوا أو غير شرعيين، وكذا الاستغلال الذي تزايد بشكل كبير، كما دعا إلى خلق لوبيات قوية والانضمام إلى النقابات والمنظمات الراعية للهجرة، وكذا طرق أبواب مؤسسات الاتحاد الأوربي لتفعيل مثل هذه الاتفاقيات، على اعتبار أن إيطاليا موقعة على المواثيق الأوربية الخاصة بحقوق المهاجرين .

وهو نفس السياق الذي سارت فيه تدخلات مختلف الفاعلين والأطر الجمعوية التي ذكرت وبمرارة بوضعية مغاربة إيطاليا الذين يعانون الأمرين ، فبالإضافة إلى البطالة، وغياب التعويضات، والمساعدات الاجتماعية، والعنصرية داخل بلد الإقامة، تعاني هذه الجالية وحسب ما صرح به أفرادها لـ«أخبار» خلال اللقاء، سوء المعاملة من طرف القنصلية المغربية ببولونيا، والتي يقولون إنها منعت منح جواز السفر للذين لا يتوفرون على إقامة قانونية على التراب الإيطالي في مذكرة فريدة من نوعها أصدرتها القنصلية، وهو ما يخالف كل المعاهدات والمواثيق الدولية في هذا الصدد.

ويبلغ عدد المقيمين المغاربة بايطاليا حوالي 550 ألف مواطن حسب آخر الإحصائيات الرسمية، يعمل منهم في قطاع البناء 31 في المائة ، وفي القطاع الصناعي 19 في المائة ، و9 في المائة في القطاع الفلاحي، فيما يتوزع الباقي على قطاع الخدمات والأعمال المستقلة، على اعتبار أن هذه الأخيرة تضمن لهم تمديد مدة الإقامة.

هذه الوضعية دفعت بالعديد منهم وخاصة كبار السن إلى العودة إلى أرض الوطن، حيث توجه العديد منهم إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عله يسمع ما يسره عن تقاعده .وتقول فاطمة أبو الكرم في مداخلتها وهي رئيسة قسم بالضمان الاجتماعي بالدار البيضاء» نشعر بأسف عميق عندما يأتي العديد من أبناء الجالية المغربية بإيطاليا يسألون عن إمكانية صرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمستحقاتهم من التقاعد..؟ يكون الجواب سلبا كون مدخراتهم بقيت حبيسة صناديق التقاعد الإيطالية، كما أن مهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تنحسر في تنفيذ الاتفاقيات المبرمة والمصادق عليها من طرف حكومتي البلدين.

وخلال هذا اللقاء رصدنا عينات من المهاجرين المغاربة الذين يعيشون هذه المعاناة . (محمد. ب 56 سنة ، تقني) يقول « عملت 24 سنة بايطاليا، وبعد فقداني لعملي مؤخرا طرقت باب مؤسسات الدعم الاجتماعي، فكان جواب المساعدة الاجتماعية : ارجعوا إلى بلدانكم، ليس لدينا أموال، صناديقنا فارغة..»، ويسترسل» شعرت بالمهانة، مع العلم أنني أحمل الجنسية الإيطالية.. ولدي الحق في التقاعد النسبي وأرغب في العودة إلى بلدي، لكن ليس لدي الحق في هذا التقاعد».

وفي مداخلة عاصفة لأحد الفاعلين الجمعويين يقول»نحن أجانب في بلاد المهجر وأجانب في بلدنا الأصلي الذي تنكرلنا الآن وبشكل صريح ،لأن مدخراتنا تراجعت أو انعدمت..وصب جام غضبه على الحكومات المغربية المتتالية وعلى الجالية المغربية بإيطاليا في الوقت ذاته، لعدم قدرتها إسماع صوتها في إيطاليا وفي المغرب . الطرح ذاته تبناه رئيس اللجنة المنظمة للقاء حميد بشري الذي ألقى باللائمة على الحكومات المغربية المتوالية، متهما إياها بالتقصير في الضغط على الجانب الإيطالي ومنذ ثماني عشرة سنة من أجل التصديق على اتفاقية الضمان الاجتماعي، مضيفا أن هناك إشكالية تخص الجالية المغربية بإيطاليا تتلخص في كونها جالية غير منظمة وغير واعية بحقوقها على التراب الإيطالي ، وانحسرت أولوياتها في البحث عن عقود العمل والسكن والتجمع العائلي..، وهذا ما جعلها اليوم تدفع الثمن باهظا في ظل الأزمة التي يعيشها الاقتصاد الإيطالي.

وفي ختام اللقاء اقترح المشاركون إنشاء لجنة متابعة تعمل بشكل علمي ومركز تضم شخصيات مغربية وإيطالية وبرلمانية من الاتحاد الأوربي بغية تشكيل لوبي للضغط على الحكومة الإيطالية لتفعيل اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة مع المغرب وتمتيع المهاجرين بحقوقهم حسب المواثيق الأوربية والدولية.